د. زينب مجدى محمد
مدرس العلوم السياسية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

تأثير الصراع على هشاشة الدولة فى السودان فى الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤م)

مقدمة :

يحتل السودان المركز الثانى بين أكثر دول العالم هشاشة وفقًا لمؤشر الدولة الهشَّة Fragile States Index (FSI) الصادر عن مؤسسة صندوق السلام (FFP)، بمعدل ١٠٩,٣ من ١٢٠ (الحد الأقصى للهشاشة) عام ٢٠٢٤م، ويرجع ذلك لعدم الاستقرار السياسى والصراع على الحكم الذى يعانيه السودان بعد ثورة ٢٠١٩م، وقد زادت حدَّة الصراع بشكل كبير مع انهيار التحالف الذى قام بعد ٢٠١٩م بين الجيش السودانى وقوات الدعم السريع.

إن مؤشرات هشاشة الدولة فى السودان كانت موجودة قبل ثورة ٢٠١٩م، حيث حقق السودان عام ٢٠١٨م معدل ١٠٨,٦ واحتل المركز السابع بين أكثر الدول هشاشة، واستمرت مؤشرات الهشاشة فى السودان بعد ثورة ٢٠١٩م، ويلاحَظ أنها ارتفعت بشكل كبير بفعل الصراع الذى تَبِع الثورة وليس بفعل الثورة نفسها، حيث ارتفعت هشاشة الدولة من ١٠٨ عام ٢٠١٩م (عام الثورة) إلى ١٠٩,٣ عام ٢٠٢٤م بعد احتدام الصراع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ليحتل السودان المركز الثانى بين أكثر دول العالم هشاشة.

بعد الإطاحة بعمر البشير عام ٢٠١٩م، عمل كل من قائد قوات الدعم السريع (حميدتى) وقائد القوات المسلحة السودانية (البرهان) جنبًا إلى جنب لإخراج الحكومة المدنية الانتقالية من السلطة، وإقامة تحالف مشترك خاص بينهما للسيطرة على الحكم وتهميش القوى المدنية[١]. إلا أنه فى إبريل ٢٠٢٣م بدأ قتال عنيف بين حميدتى والبرهان، وتبادل الطرفان الاتهامات، فوصف البرهان حميدتى وقوات الدعم السريع بالمتمردين، ووصف حميدتى البرهان والقوات المسلحة السودانية بالانقلابيين وفلول النظام.

إشكالية الدراسة :

تتناول الدراسة إشكالية مهمة وهى جدلية العلاقة بين الصراع على السلطة وهشاشة الدولة، حيث تتباين آراء الباحثين حول من له الأولوية: الصراع أم الهشاشة؟، فالبعض يؤكد أن الصراع فى الدولة يزيد من مؤشرات هشاشتها ويؤدى إلى فشل الدولة، والبعض الآخر يؤكد العكس، حيث إن الصراع ما هو إلا نتاج لهشاشة الدولة، فعندما تتوافر كل مؤشرات الهشاشة فى دولة وتُصبح الدولة ضعيفة، من السهولة بمكان أن تتصارع النخبة على السلطة.

وتحاول هذه الدراسة بحث جدلية هذه العلاقة، فهل الصراع هو مدخل لهشاشة الدولة أم أن الهشاشة هى التى تقود للصراع، وبالتالى فإن التساؤل البحثى هو:

ما هى طبيعة العلاقة بين الصراع وهشاشة الدولة فى السودان؟

أهـداف الدراسـة :

تهـدف هذه الدراسة إلى تعريف مفهوم الدولة الهشَّة، وتوضيـح الاختلاف بينه وبين مفهوم الدولة الفاشلة، كما تهـدف إلى التعـرف على مؤشر الدولـة الهشة (Fragile States Index)، وتوضيـح المحددات المختلفة لهشاشة الدولة، وتسعى إلى دراسـة الصراع الحالى فى السودان، مع توضيح تاريخ هـذا الصراع، والأطراف المختلفة فيه، وطبيعة الصـراع، ومحدداتـه وعلاقته بهشاشـة الدولة، بهـدف التوصل إلى توصيـات وحلول للصـراع الدائر فى السودان.

تسـاؤلات الدراسـة :

ينبثق عن التساؤل الرئيسى التساؤلات التالية :

١- ما المقصود بمفهوم الدولة الهشَّة ومحدداته؟
٢- هـل للصراع الحالى فـى السودان جـذور فى تاريخ السودان؟
٣- ما هى مؤشرات هشاشة الدولة فى السودان؟
٤- هـل أدى الصـراع الحالى فـى السودان إلـى زيادة معدلات هشاشة الدولة؟
٥- ما هو مستقبل الصراع الحالى فى السودان؟

الإطار الزمانى والمكانى

١- **الإطـار المكانـى :** تُركز الدراسة علـى مفهوم الدولة الهشَّة وتحاول تطبيقه فى دولة السودان.
٢- **الإطار الزمانى:** تبدأ فترة الدراسة عام ٢٠١٩م حيث بداية الثورة الشعبية المدعومة من الجيش السودانى التـى أدت إلى الإطاحة بنظـام البشير، وتستمر فترة الدراسـة حتـى عـام ٢٠٢٤م، حيث استمـرار تبعات ونتائج ثـورة ٢٠١٩م واستمرار الصـراع المسلح بين القـوات المسلحـة السودانيـة وقوات الدعـم السريع الذى بدأ فى إبريل ٢٠٢٣م.

منهـج الدراسـة

تستخـدم الدراسة المنهـج البنائى الوظيفـى لجابريل ألموند؛ نظرًا لملاءمـة هذا المنهج لموضوع الدراسة، ففى هـذا المنهج يركـز ألموند على مفهوم الوظيفـة، ويعتبر أن جوهر الوظيفة هو دراسة النشاط أو الأنشطة التى يستلزمها استمـرار النظام، وعدم قيام النظام بهـذه الوظائف يؤدى إلـى عدم التوازن الوظيفى، مـا يُحِدُّ من فرص بقاء النظام واستمـراره[٢]. وبالتطبيـق على حَالة الدراسـة نجد أن أى دولـة يجـب أن تقـوم بوظائف محـددة – كتلبيـة المطالب الأساسية لمواطنيها – وعدم قيام الدولة بوظائفها يؤدى إلى هشاشـة وضعف الدولة، ما قد يـؤدى إلى فشلها وانهيارها. وبالتطبيق على دولة السودان نجد أنها منذ احتجاجات عام ٢٠١٩م وهـى تعانـى خلـلًا وظيفيًّا وعدم قـدرة على القيام بوظائفهـا الرئيسية مثـل تحقيق الأمن لمواطنيهـا أو تلبية احتياجاتهـم الأساسيـة، ما أدى إلـى إحرازها درجة عالية على مؤشر هشاشة الدولة (FSI).

تقسيـم الدراسـة

تتناول الدراسة النقاط التالية :

١- الإطار المفاهيمى للدراسة.
٢- تأثيـر الصـراع علـى هشاشـة الدولة فـى السودان، وينقسم هذا الجزء إلى عدة نقاط:
- تاريخ الصراع فى السودان.
- مؤشرات عـدم التماسك (الصـراع الحالى بين القوات المسلحـة السودانيـة SAF وقوات الدعم السريع RSF).
- المؤشرات السياسية لهشاشة الدولة فى السودان.
- المؤشـرات الاقتصاديـة لهشاشـة الدولـة فـى السودان.
- المؤشـرات الاجتماعيـة لهشاشـة الدولـة فـى السودان.

٣- نتائج وتوصيات الدراسة.
٤- خلاصة الدراسة.

أولا : الإطـار المفاهيمـى للدراسـة

مفهـوم الدولـة الهشَّـة :

ذاع استخـدام مُصطلـح الدولة الفاشلة فـى تسعينيات القرن الماضـى وفى العقد الأول من القرن الحالى، لوصف الـدول غيـر القـادرة علـى القيـام بوظائفهـا الأساسيـة، وأصـدرت مؤسسـة صنـدوق السـلام مؤشـرًا لقياس فشل الدولة Failed State Index منذ عام ٢٠٠٥م لقياس مدى فشل الدولة، ثم لاقى مفهوم الدولة الفاشلة انتقادات واسعة على المستوى السياسى والأكاديمى، فتم تغيير المفهوم إلى الدولـة الهشَّة Fragile State، وتـم تغيير مسمى المؤشر الـذى يصدر عن مؤسسة صندوق السلام إلى مؤشر الدولة الهشَّة Fragile State Index / FSI منذ إصدار المؤشر عام ٢٠١٤م[٣].

هذا، وهناك العديد من الدرسات التى تناولت بالشرح والتحليل مفهوم الدولة الهشة والدولة الفاشلة، وأكدت أن المفهومين لم يظهرا فى وقت واحد، ولم يتبعا المسارات نفسها، حيث تم تقديم مفهوم الدولة الفاشلة من قبل محللى السياسة الخارجية فى أوائل التسعينيات فى سياق ما بعد الحرب الباردة، عندما سعى العلماء إلى وصف انتشار مثير للقلق للصراعات الأهلية التى أدت فى بعض البلدان إلى تفتيت مؤسسات الدولة وإلى الركود الاقتصادى، وتدهور الأوضاع الأمنية. ومن الأمثلة على ذلك اندلاع الحروب فى البوسنة وكرواتيا، والصراعات بين الفصائل فى الصومال، وفشل الحكومة الكمبودية فى وضع حد لنشاط حرب العصابات التى يقوم بها الخَمير الحُمر. كل ذلك أدى لتطور أشكال جديدة للحروب تتجاوز مفهوم الحرب التقليدية، وتبع ذلك ظهور مُصطلحات جديدة لوصف الدولة مثل شبه الدولة والدولة الفاشلة والدولة المنهارة. وقد انتشر مُصطلح الدولة الفاشلة (Failed State) بشكل واسع وذاع استخدامه من قبل الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ سبتمبر فى مجال الأمن الدولى[٤].

أما مُصطلح الدولة الهشَّة فقد انتشر وذاع استخدامه من خلال الجهات المانحة للمساعدات والوكالات الفنية التى تعمل فى مجال التنمية والمساعدات الإنسانية وبناء السلام، وتم استخدامه على وجه الخصوص من خلال منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، والبنك الدولى (World Bank) منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، وذلك لوصف وتحديد البلدان الأكثر فقرًا وأقل استقرارًا، والتى لا تستطيع تلبية الحد الأدنى من المعايير التى حددتها الجهات المانحة الرئيسية لمساعدات التنمية، والتى تتراجع فيها شرعية الدولة وسلطة مؤسساتها. وقد انتشر المفهوم بشكل كبير بعدما قامت مؤسسة صندوق السلام بتغيير مسمى المؤشر الذى تُصدره من (Failed States Index) إلى (Fragile States Index) عام ٢٠١٤م.

وتنقسم الأدبيات التى تدرس مفهومى الدولة الفاشلة والدولة الهشة إلى اتجاهين[٥]، **الاتجاه الأول** يركز على الترتيبات المؤسسية للدولة؛ أى مؤسسات الدولة ومدى قدرة هذه المؤسسات على القيام بوظائفها، لتحقيق الاستقرار فى المجتمع، وبالتالى تنشغل الدراسات فى هذا الاتجاه بدراسة قدرة الدولة على تحقيق التنمية وحماية الأمن القومى والسياسات التى تتخذها الدولة فى سبيل ذلك، وتقع فى هذا الاتجاه الدراسات التى تقوم بها الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية مثل البنك الدولى والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية.

أما **الاتجاه الثانى** فيركز فى دراسته لمفهومى الدولة الفاشلة والدولة الهشة على الأسباب الكامنة وراء فشل الدولة، والعوامل التى تؤدى لزعزعة استقرار الدولة، وتركز الأدبيات فى هذا الاتجاه على المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التى تؤدى إلى هشاشة الدولة، وتقترح هذه الدراسات عددًا من المؤشرات التى تؤدى إلى تآكل سلطة وشرعية الدولة، ومنها مؤشرات متعلقة بالهيكل السياسى مثل الأداء البيروقراطى الضعيف والفساد والقيادة الاستبدادية، ومؤشرات متعلقة بالبيئة المجتمعية مثل الحروب الأهلية وعدم المساواة الاجتماعية والفقر، وهناك مؤشرات تتعلق بالبيئة الخارجية مثل التدخلات الدولية والحروب والتدهور البيئى[٦].

ويضع صندوق السلام Fund for Peace (FFP) ١٢ مؤشرًا لقياس الضغوط والإمكانات الدالة على مدى هشاشة أو استقرار الدولة، منها ثلاثة مؤشرات لقياس تماسك الدولة وهى متعلقة بالأجهزة الأمنية والنُّخب والمظالم الجماعية، وثلاثة مؤشرات اقتصادية وهى: التراجع الاقتصادى والتنمية الاقتصادية غير المتكافئة وهجرة العقول، وثلاثة مؤشرات سياسية وهى: شرعية الدولة وتوفيرها الخدمات العامة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وثلاثة مؤشرات اجتماعية وهى: الضغوط الديموجرافية، وعدد النازحين واللاجئين، والتدخل الخارجى[٧].

ويُعرِّف البنك الدولى WB الدولة الهشَّة بأنها: الدولة التى تواجه تحديات خطيرة مثل عدم الاستقرار السياسى الناتج عن الصراعات المسلحة وأحداث العنف المستمرة وضعف القدرات المؤسسية وسوء الإدارة. أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فترى: أن الدولة تُصبح هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة السياسية أو القدرة على توفير الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر وعدم القدرة على تحقيق الأمن وحماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية لسكانها.

وتستخدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID مُصطلح الدولة الهشَّة للإشارة إلى مجموعة واسعة من الدول الفاشلة والمتعافية، وتُميز بين الدول الهشة التى

تكون عُرضة للخطر، وبين الدول الفاشلة التى تكون بالفعل فى أزمة وخطر. فالدولة المعرَّضة للخطر Vulnerable State هى دولة غير راغبة أو غير قادرة على ضمان الأمن بشكل كاف وتوفير الخدمات الأساسية لقطاعات كبيرة من سكانها، وبالتالى تُصبح شرعية الحكومة موضع شك، أما الدول التى تمر بأزمة State in Crisis هى الدول التى لا تستطيع أن تمارس فيها الحكومة سيطرة فعلية على أراضيها، وهى غير قادرة أو غير راغبة فى توفير الخدمات الحيوية لأجزاء كبيرة من أراضيها، وتكون شرعية الحكومة فيها ضعيفة أو غير موجودة، وتتسم بوجود صراع عنيف مستمر.

أما وزارة التنمية الدولية البريطانية فقد عَرَّفت الدولة الهشة بأنها الدولة التى تكون حكومتها غير قادرة على القيام بوظائفها الأساسية لأغلب سكانها، ولا تُقصر هشاشة الدولة على الدول التى تشهد صراعات، حيث يشمل مفهوم الدولة الهشة الدول التى تعانى صراعات وحروبًا أهلية، وأيضًا الدول التى لديها حكومات قوية، لكنها لا تعمل على الحد من الفقر ولا تحترم حقوق الانسان(٨).

مُحددات هشاشة الدولة:

هناك العديد من الأسباب التى تُسهم فى هشاشة الدولة، ومن أهمها:

١- ضعف المؤسسات السياسية

أى وجود مؤسسات سياسية ضعيفة غير قادرة على إدارة وتوزيع موارد الدولة بما يُحقق المساواة والعدالة الاجتماعية. حيث يعتمد استقرار أى دولة على توازن المؤسسات السياسية الموجودة بها، وقدراتها على القيام بمهامها، وعند الحديث عن توازن مؤسسات الدولة تجب الإشارة إلى ثلاثة عناصر أساسية تشكل النظم السياسية، وهى: أولًا، الاختيار، أى كيفية اختيار القادة والحكومة، ويتم ذلك إما بالانتخابات الدورية، أو التعيين، أو الاستيلاء على السلطة بالقوة. وثانيًا، السلطة أى حدود السلطة التنفيذية، وهل هى أقوى سلطة بالدولة، أم أن هناك توازنًا للسلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وثالثًا، المشاركة أى درجة مشاركة المواطنين فى العملية السياسية(٩).

٢- التراجع الاقتصادى

يُعد النمو الاقتصادى والحد من الفقر من أهم عوامل قوة الدولة، إلا أن هذا النمو يرتبط بمدى توافر ظروف معينة بالدولة، مثل السلام والاستقرار والحكم الرشيد، فالنمو الاقتصادى لا يمكن الوصول إليه دون مؤسسات قوية، فالتفاوت بين الدول من حيث جودة المؤسسات هو الذى يفسر سبب التراجع الاقتصادى لبعض الدول مقارنة بدول أخرى شبيهة لها حققت نموًا اقتصاديًّا. فالعديد من الدول الهشة لديها مؤسسات ضعيفة، ونتيجة لذلك فإن معدلات الاستثمار الداخلى والخارجى بها فى التنمية البشرية والبنية التحتية تكون منخفضة للغاية.

ويوجد جدال بين الباحثين حول طبيعة واتجاه العلاقة بين هشاشة الدولة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبعض الباحثين يفترض أن النمو الاقتصادى يمكن أن يزيد من هشاشة الدولة، لأن النمو يتضمن تغييرات هيكلية داخل مؤسسات الدولة، وهذه التغييرات قد تؤدى إلى تراجع الائتلافات السياسية، وإحداث تعديلات فى توازن القوى بين جماعات المصالح المختلفة(١٠).

ويؤكد البعض الآخر من الباحثين أن الهشاشة يمكن أن تُجبر الحكومات المتمردة للقيام بالإصلاحات التى طال انتظارها. وبينما يؤدى التغيير فى المدى القصير إلى تفاقم الهشاشة، فإنه على المدى الطويل تنجح النظم السياسية القوية فى إعادة توازنها.

يرجع هذا التفاوت فى الآراء إلى أن ظهور الهشاشة يتوقف على العديد من العوامل الأخرى، فالتراجع الاقتصادى وحده لا يمكنه أن يفسر هشاشة الدولة، ولكنه يُسهم مع عوامل أخرى فى هشاشة الدولة.

٣- الموارد الطبيعية

ينجُم العنف فى الدول الهشَّة من الصراع والمنافسة حول الموارد الطبيعية، مثل الأرض والمياه، فالعديد من الحالات توضح إسهام إمدادات الموارد الطبيعية فى بدايات الصراع مثل حالات سيراليون وأنجولا والسودان. لكن ليس فى كل الحالات يؤدى وجود الموارد الطبيعية إلى الصراع، ففى حالات أخرى توجد صراعات ليس للموارد الطبيعية دخل فيها مثل حالات نيبال، والسنغال، والبوسنة، ولبنان. كما أنه ليس بالضرورة أن تشهد كل الدول الغنية بالموارد الطبيعية صراعات مثل كندا، وبوتسوانا.

ينشَب عادة الصراع العنيف بسبب المناورات السياسية للجماعات المتنافسة على السلطة، والتى تسيطر على إمدادات الموارد الطبيعية، فالإمدادات الغزيرة للموارد الطبيعية تعطى دوافع قوية لمن هم فى السلطة ويسيطرون

على هذه الموارد لكى يقوموا بتوزيع غير عادل لهذه الموارد لخدمة مصالحهم. ما يخلق دوافع قوية للأحزاب المعارضة لكى يلجأوا إلى طرق غير قانونية لتغيير طريقة التوزيع، وذلك من خلال أعمال الشغب والانقلابات. إن السبب فى الصراع ليس الموارد الطبيعية بحد ذاتها، ولكن كيفية استخدام وتوزيع هذه الموارد من قبل من هم فى السلطة.

٤- الصراعات العنيفة

إن الصراع العنيف هو المظهر النهائى لانهيار القدرة على التواصل والتفاوض بين الجماعات المتنازعة، وهو الجانب المدمر لأى عملية تنموية، هناك جدال حول الصراع العنيف وهل هو سبب أم نتيجة لهشاشة الدولة، ولكن هناك العديد من الأدلة التى تثبت أنه سبب يعزز هشاشة الدولة وعدم استقرارها. وتُعد الحرب الأهلية هى الشكل الأكثر شيوعًا للصراع العنيف فى الوقت الحالى(١١).

٥- فترات انتقالية Transitions

تكتسب النظم السياسية ومؤسسات الدولة شرعيتها من الشعب الذى يتم حكمه، ودون هذه الشرعية لن يتمكن النظام من الاستمرار على المدى الطويل، كما أن عمر المؤسسات يمكن أن يُضفى شرعية عليها، كلما لبَّت المؤسسات توقعات الشعب، وهذا يفسر متانة الأنظمة الاستبدادية، فإذا كان النظام سُلطويًّا ويقدم الخدمات للشعب باستمرار، حتى لو استخدم وسائل الإكراه والإجبار، فلن يسعى الشعب إلى تغيير هيكل السلطة. وبالمثل عندما تفشل الدولة فى تقديم الخدمات للشعب باستمرار، يتوقف الشعب عن توقع قيام الحكومة بتقديم الخدمات لهم فتفقد الحكومة شرعيتها ويسعى الشعب لتغيير الهياكل السياسية.

وعندما تكون مؤسسات الدولة فى فترة انتقالية (تحول)، وبعد أن كانت الدولة فى المرحلة السابقة تمد الشعب بالخدمات، فمن المتوقع أن يشعر الشعب بالسخط وعدم الرضا عن النظام ومؤسسات الدولة التى لم تعد تقدم الخدمات كما كانت فى السابق، ما يؤدى إلى فقدان النظام لشرعيته ويؤدى إلى هشاشة الدولة. والنظم السياسية التى تمر بمراحل انتقالية وتنتقل من الاستبداد إلى الديمقراطية، قد تكون غير مستقرة أيضًا بسبب تزايد المطالب السياسية، التى تحتاج إلى وقت طويل لتحقيقها، ما يولد عند الشعب الشعور بالاستياء تجاه الجهات الفاعلة الجديدة.

٦. الصدمات الخارجية External Shocks

الدول لا تعيش معزولة عن غيرها، فتتأثر الدول بشكل كبير بالأحداث الجارية فى الدول الأخرى، وكلما كانت الأحداث كبيرة أو متطرفة زاد احتمال تأثيره على الدول المجاورة، خاصة إذا كانت مؤسسات الدولة ضعيفة، وإذا كانت هناك انقسامات اجتماعية ملحوظة، فالصدمات الخارجية تثير هشاشة الدولة، مثال على ذلك، الصراع فى منطقة البلقان الذى انتشر عبر سلوفينيا إلى كرواتيا والبوسنة وكوسوفو ومقدونيا.

٧. الجغرافيا والمُناخ والأمراض

قد يتسبب موقع الدولة الجغرافى فى هشاشتها، لأنه قد يؤدى إلى ركودها الاقتصادى، أو إلى ممارسة ضغوط عليها، فالدول الحبيسة أو غير المطلة على البحار يكون لديها ناتج محلى إجمالى أقل من الدول المطلة على البحار، لأنه يكون من الصعب عليها تصدير منتجاتها أو جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وإذا كانت أراضى الدولة جبلية وتتسم بقساوة تضاريسها، يكون من الصعب زراعتها، وبالتالى لن تكون مكتفية ذاتيًا وسوف تضطر للاعتماد على الواردات الغذائية من الخارج، ما يُعيق النمو الاقتصادى. والظروف المُناخية أيضًا تلعب دورًا مهمًا فى مدى هشاشة الدولة، فإذا كانت الدولة تتعرض للزلازل والفيضانات بشكل مستمر، سيكون من الصعب زراعة أراضيها، ويمكن أن تؤدى المخاطر الطبيعية إلى تدمير البنية التحتية وإعاقة أى تنمية بها. كما يمكن أن يؤدى انتشار الأمراض المعدية فى الدولة مثل مرض الإيدز أو نقص المناعة البشرية، إلى التأثير بشكل سلبى على قدرة الدولة على إدارة نفسها، مثال على ذلك، فقد عانت دول جنوب إفريقيا من ركودًا اقتصاديًّا نتيجة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) بها.

٨. النظام الدولى والتدخلات الخارجية

تُعد الجهات المانحة للقروض والمساعدات مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وجهات الاستثمار مثل الشركات المتعددة الجنسيات جزءًا من الاقتصاد الوطنى للدولة، فعلاقة الدولة بهذه الجهات قد تُسهم بشكل كبير فى مكافحة الفقر ومعالجة هشاشة الدولة، من خلال المنح والمساعدات التى تحصل عليها الدولة. إلا أنه فى أحيان كثيرة قد يُسهم دور هذه الجهات فى تعزيز هشاشة الدولة من خلال التدخلات والمشروطية والإجراءات المتعلقة

بالإصلاحات المؤسسية التى تؤكدها لكى تمنح المساعدات، هذه الإجراءات قد تؤدى إلى اضطرابات سياسية وأعمال عنف فى الدولة، حيث يحتاج الإصلاح المؤسسى والتحول نحو الديمقراطية إلى وقت طويل(١٢).

مؤشر الدولة الهشَّة (FSI)

مؤشر الدولة الهشة (FSI) هو مؤشر يصنف ١٧٩ دولة سنويًا وفقًا للضغوط المختلفة التى تواجهها الدول والتى تؤدى لهشاشتها، ويحتوى المؤشر على عدة مؤشرات لقياس هشاشة الدولة، منها مؤشرات لقياس تماسك الدولة، ومؤشرات اقتصادية، ومؤشرات سياسية، ومؤشرات اجتماعية(١٣).

تتمثل مؤشرات التماسك فى قوة جهاز الأمن أى مدى وجود فساد داخله ووجود صراعات داخلية وانقلابات عسكرية، ومدى تماسك النخبة وهل يوجد بينها صراعات أو انشقاقات، ومدى وجود مظالم جماعية أى وجود توتر وعنف بين الجماعات نتيجة عدم قدرة الدولة على توفير الأمن وفرض القانون. أما المؤشرات الاقتصادية فتتمثل فى التراجع الاقتصادى والفقر وعدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها، والتنمية غير المتكافئة الناتجة عن توزيع الحكومة لخدماتها على أساس إثنى أو دينى أو جهوى، وهجرة العقول نتيجة عدم وجود فرص عمل ما يؤدى إلى الهجرة وانخفاض رأس المال البشرى.

والمؤشرات السياسية هى شرعية الدولة التى تتآكل نتيجة الفساد وتزوير الانتخابات وانخفاض مستويات المشاركة السياسية، والخدمات العامة أى عدم قدرة الدولة على توفير خدمات صحية أو تعليمية أو بنية تحتية، وحقوق الإنسان ومدى وجود حريات مدنية وسياسية وحرية صحافة، وحكم القانون. وتتمثل المؤشرات الاجتماعية فى الضغوط الديموجرافية مثل الكوارث الطبيعية والأمراض ونُدرة الغذاء والتلوث البيئى والنمو السكانى وارتفاع الوفيات، وأعداد اللاجئين والنازحين الكبيرة والأمراض الناجمة عنهم وعدم القدرة على استيعابهم، والتدخلات الخارجية نتيجة المساعدات الخارجية أو وجود قوات حفظ سلام أو بعثات الأمم المتحدة أو التصنيف الائتمانى للدولة أو التدخلات العسكرية الأجنبية(١٤).

ثانيا: تأثير الصراع على هشاشة الدولة فى السودان

١- تاريخ الصراع فى السودان

بالعودة إلى التاريخ، نجد أن السودان مرَّ بالعديد من الحروب الأهلية نظرًا لكونه مجتمعًا منقسمًا إثنيًّا وقبليًّا وسياسيًّا، ويعود تاريخ الحروب الأهلية فى السودان إلى الخمسينيات من القرن الماضى، حيث شهد السودان حربًا أو قتال الحركة الشعبية لتحرير السودان فى الفترة (١٩٥٥- ١٩٧٢م)، وفى الفترة (١٩٨٣- ٢٠٠٥م)، وأدى هذا القتال إلى استقلال جنوب السودان ٢٠١١م.

كما شهد السودان منذ استقلاله العديد من الانقلابات العسكرية، وجاء عمر البشير إلى سُدة الحكم عقب الانقلاب العسكرى لعام ١٩٨٩م، بعدها سيطر على مقاليد السلطة حتى انقلاب عام ٢٠١٩م، وفىأثناء فترة حكم البشير عانى السودان من أوضاع أدت إلى هشاشة الدولة، حيث عانى اقتصادًا متدهورًا وانتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وإبادات جماعية وحروبًا أهلية، ونزوح من ولايات مثل دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وانفصال جنوب السودان عن دولة السودان وتكوين دولة مستقلة(١٥).

وشهد السودان أيضًا العديد من اتفاقيات السلام الرديئة التى كانت تعود بالنفع على الرتب العليا بالجماعات المسلحة، ففى عام ٢٠٠٦م وقَّعت حكومة عمر البشير السابقة ثلاث اتفاقيات سلام فى وقت واحد، وهى: اتفاقية السلام الشامل مع الجيش الشعبى لتحرير السودان (SPLM/A) لإنهاء الحرب الطويلة فى دارفور، واتفاقية أبوجا مع حركة جيش تحرير السودان (DPA) بقيادة مينى ميناوى وعدة جماعات مسلحة من إقليم دارفور، واتفاقية سلام شرق السودان (ESPA) مع جبهة البجا وأحرار الرشايدة الأسود.

فشلت كل هذه الاتفاقيات فى تعزيز السلطة فى المركز، وفشلت فى تمكين الجيش الوطنى من احتكار العنف واحتكار القوة المسلحة، ولم تحقق الاستقرار، بل على العكس أدت اتفاقيات السلام إلى الانقسام بين الجماعات المسلحة والدولة نفسها، فقد زادت من حدة الصراع والاستقطاب، حيث حولت (ESPA) الصراع فى شرق السودان من صراع منخفض الحدة إلى صراع معقد، وزادت حدة الصراعات القبلية. ما أدى إلى تسجيل السودان أعلى معدلات على

مؤشر الدولة الهشة فى الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، حيث احتلت السودان المرتبة الأولى فى مؤشر الدولة الهشة عام ٢٠٠٦م، وعام ٢٠٠٧م بمعدلات ١١٢,٣، و ١١٣,٧ (١٦).

كما ألهمت هذه الاتفاقيات العديد من الجماعات المسلحة للقتال من أجل الحصول على مناصب ومكاسب من خلال اتفاقيات تقاسم السلطة، فقد أدى اتفاق السلام الشامل على سبيل المثال إلى انشقاق الجماعات المسلحة فى دارفور، واستمر هذا الانشقاق حتى بعد توقيع اتفاق الدوحة للسلام فى عام ٢٠١١م، وبنهاية عام ٢٠١٩م كان هناك أكثر من ٨٠ جماعة مسلحة معروفة فى دارفور.

يرجع ظهور حميدتى وقوات الدعم السريع إلى جذور عميقة فى البلاد، حيث أدت عقود من اتفاقيات السلام الفاشلة والعسكرة من قبل الحكومة المركزية نحو الأقاليم إلى انضمام قوات حميدتى إلى الحكومة لمكافحة التمرد، وظهرت مسيرة حميدتى المهنية على خلفية اتفاق السلام فى دارفور، عندما بدأ فى عام ٢٠٠٧م التعبير عن رأيه فى المظالم ضد الحكومة المركزية، وقرر القتال إلى جانب الجماعات المسلحة، من خلال إنشاء جماعة مسلحة خاصة به، ونتيجة لذلك قامت الحكومة المركزية بإغراء حميدتى للانضمام إليها مقابل رتبة عسكرية ومال(١٧).

وخلال العقد الأول من القرن الحادى والعشرين نجح البشير فى إخماد موجات متتالية من الاحتجاجات، لكن الانتفاضة التى بدأت فى ديسمبر ٢٠١٨م، والتى أشعلها قرار البشير رفع الدعم عن الخبز، كان أكبر من أن يتمكن من احتوائه، فنَمَت الحركة وتشكَّل تحالف من النقابات العمالية سُمى تجمع المهنيين السودانيين (SPA)، وأنشأ قيادة غير رسمية للمظاهرات التى عمَّت البلاد، وتم تكوين وحدة غير مسبوقة بين قوى المعارضة فى يناير ٢٠١٩م، وانضم للتحالف جماعات مسلحة ومنظمات مجتمع مدنى وقوى المعارضة، واتحدت كل الأطراف بموجب إعلان مشترك يأذن بميلاد قوى للحرية والتغيير.

وبلغت الاحتجاجات ذروتها فى إبريل ٢٠١٩م، من خلال قيام المتظاهرين باعتصام على أبواب المقر الرئيسى للمؤسسة العسكرية بالخرطوم، وتعهَّد صغار الضباط بحماية المتظاهرين، وأعرب قادة الجيش وقوات الدعم السريع وجهاز الأمن والمخابرات الوطنى عن عدم ثقتهم ببعضهم البعض، وانحازت المؤسسة العسكرية لمطالب المتظاهرين، وبالتالى تدخَّل الجيش فى السودان لدعم الحركة الشعبية والاحتجاجات المطالبة بإسقاط نظام البشير ونقل السلطة لحكم مدنى، وبالفعل تمت الإطاحة بالبشير، وشُكِّل مجلس عسكرىٌّ لحكم البلاد خلال المرحلة الانتقالية سُمى مجلس السيادة قاده عبد الفتاح البرهان. إلا أن هذا الانتقال تعثَّر نتيجة طمع القوى العسكرية فى السلطة، ونتيجة للصراع والاقتتال بين القوى العسكرية(١٨).

وفى الأسابيع التى تَلَت ذلك تفاوض الجنرالات مع قادة قوى الحرية والتغيير، ورفض جنرالات الجيش أى تنازل من شأنه أن يهدد هيمنتهم، إلا أن المدنيين رفضوا التراجع عن موقفهم وطالبوا بحكم مدنى، وقاموا بعمل اعتصام تعبيرًا عن رفضهم أى تمثيل عسكرى فى المؤسسات الانتقالية، إلا أن قوات الشرطة فضَّت الاعتصام بالقوة، فقاموا بضرب المتظاهرين واغتصابهم ورمى جثثهم فى نهر النيل، ونتج عن هذه الأحداث نحو ١٢٠ قتيلًا و٩٠٠ جريح.

أدَّت تلك الأحداث إلى قيام الولايات المتحدة بالضغط على الإمارات والسعودية للتدخل من أجل الحد من انتهاكات القوات المسلحة لحقوق المتظاهرين، وبحلول يونيو ٢٠٢٠م اتفق الجنرالات مع قوى الحرية والتغيير على الخطوط العريضة لتقاسم السلطة، ومن خلال مسيرة المليون التى نظمتها القوى الشعبية، أظهر المتظاهرون أنه لم يتم ردعهم، وفى ٤ أغسطس وقَّع الجنرالات وقوى الحرية والتغيير على الإعلان الدستورى(١٩).

تضمَّن الإعلان فترة انتقالية تستمر لأكثر من ثلاث سنوات، والتوصل لاتفاقيات سلام مع الجماعات المسلحة، وعمل دستور جديد وإجراء انتخابات حرة، وتكوين مجلس سيادة يرأس الدولة ويترأسه الفريق أول عبد الفتاح برهان رئيس المجلس العسكرى، ويُعيَّن حميدتى -قائد قوات الدعم السريع- نائبًا له، وذلك حتى مايو ٢٠٢١م، وبعدها يتم تسليم السلطة للمدنيين(٢٠).

فى هذه الفترة استمرت الدولة فى مكافأة حميدتى لدعمه الجيش، وكافأت أيضًا الجماعات المسلحة فى دارفور وجنوب السودان من خلال اتفاقية السلام جوبا (JPA) عام ٢٠٢٠م، إلا أن مستوى العنف الذى شوهد بعد ذلك وبعد اتفاق جوبا لم يكن له مثيل فى تاريخ السودان، وقد وصل العنف إلى ذروته فى إبريل ٢٠٢٣م عندما تفاوض حميدتى وقوات الدعم السريع على إدماجهم فى القوات المسلحة السودانية من خلال اتفاقية يقودها المجتمع الدولى، حيث تمسك الجيش بوضع قوات الدعم السريع

تحت سلطة القائد الأعلى للجيش، وذلك لتوحيد الجيش السودانى، بينما رفض حميدتى ذلك وأصر على تبعية قوات الدعم السريع للرئيس المدنى بعد انتخابه، وقد أدى هذا الخلاف إلى نشوب الصراع بين القوات المسلحة السودانية بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتى.

٢- مؤشرات عدم التماسك:
(الصراع الحالى بين القوات المسلحة السودانية SAF وقوات الدعم السريع RSF)

يعكس مؤشر عدم تماسك الدولة الصراعات والانشقاقات داخل النخبة، وهو ما يمثله الصراع الحالى فى السودان فهو صراع داخل النخبة بين الجيش السودانى وقوات الدعم السريع، فبعد ثورة ٢٠١٩م اتفق الجيش مع القوى المدنية على إنشاء مجلس سيادة يتولى الحكم فى السودان لمدة ٣٩ شهرًا ويرأس المجلس شخصية عسكرية لمدة ٢١ شهرًا (قائد القوات المسلحة عبد الفتاح البرهان)، ثم يعقبه شخصية مدنية، ولكن توتر العلاقات بين العسكريين والمدنيين أدى إلى إحجام العسكريين عن ترك السلطة فى أكتوبر ٢٠٢١م، ما أدى إلى اندلاع المظاهرات الشعبية احتجاجًا على هذا الوضع.

ثم نشب الخلاف داخل المكون العسكرى نفسه حول مصير قوات الدعم السريع، فهل يتم إدماجها داخل الجيش السودانى أم تبقى كقوة مستقلة تخضع لرئيس الوزراء؟[٢١]. وفى إبريل ٢٠٢٣م تحول الصراع بين الجيش السودانى (الذى يتكون من أكثر من ٢٢٠ ألف جندى) وقوات الدعم السريع (التى تتكون من ١٠٠ ألف جندى والتى ليس لديها قواعد جوية ولكنها تسيطر على منجم للذهب) إلى صراع على السلطة وحرب شاملة، بدأت بمحاصرة قوات الدعم السريع القاعدة الجوية للجيش فى مدينة مروى شمال السودان. من أجل تحييد القوات الجوية (الطيران) بالقاعدة، والحيلولة دون استخدام طائرات القاعدة، كما قامت بالاستيلاء على مقار لجهاز الأمن والمخابرات ومقار لحزب المؤتمر الوطنى المُنحل التابع للبشير سابقًا، وقامت بالسيطرة على عدة مؤسسات مستغلة انتشارها فى مناطق عديدة فى الخرطوم وفى إقليم دارفور[٢٢].

أدت الحرب إلى تدمير الخرطوم، ثم امتدت إلى دارفور وإلى الفاشر El Fasher مكان لجوء النازحين من دارفور، وبعدها تم التوصل لهدنة خففت من حدة الصراع، إلا إنه سرعان ما تعرضت الهُدنة للخطر عندما قامت قوات الدعم السريع بشن هجوم للسيطرة على أجزاء من دارفور، وأدى ذلك إلى سقوط مواقع الجيش هناك، ولم يتبق سوى حامية فى الفاشر. وبدأت الترتيبات الأمنية فى الفاشر فى الانهيار مع انضمام زعماء متمردين سابقين مثل حاكم دارفور مينى المنياوى إلى الحرب مع قوات الدعم السريع فى شرق السودان، ما أدى إلى انهيار الهدنة، ومع احتدام الاشتباكات فى قرى خارج الفاشر، ومع استمرار الجيش فى الضربات على مواقع قوات الدعم السريع من الجو، حشدت قوات الدعم السريع آلاف المقاتلين لتطويق المدينة.

فى إبريل ٢٠٢٤م وصل الوضع إلى درجة الغليان، حيث أعلنت الجماعات المسلحة فى دارفور الحرب على بعضها البعض، وقامت قوات الدعم السريع بفرض حصار على المدينة، وبدأت الجماعات المسلحة فى دارفور تهاجم قوات الدعم السريع والجيش، وواصل الجيش القصف واستمر الصراع فى التصاعد بين مدنيين محاصرين فى ظروف رهيبة ولا يوجد مكان يلجأون إليه بحثًا عن الغذاء والأمان، وهم موجودون فى الأماكن التى تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وبين القوات المسلحة السودانية التى ترفض السماح بوصول شحنات المساعدات إلى هذه المناطق.

وفى فبراير ٢٠٢٤م انتقلت الحكومة بقيادة عبد الفتاح البرهان من الخرطوم إلى بورتسودان لعدم قدرتها على العمل من الخرطوم. كما ألغت الإذن للأمم المتحدة لإيصال المساعدات من تشاد إلى المناطق التى تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وبعد مزيد من المفاوضات عرضت حكومة البرهان ممرًا للمساعدات عبر معبر حدودى وحيد فى الطينة، الذى لايزال تحت سيطرتها، إلا أن هذا المعبر غير صالح لجهود الإغاثة الواسعة النطاق[٢٣].

ويوضح الشكل التالى رقم (١) مؤشر عدم التماسك فى السودان وهو يحتوى على مؤشر انقسام النخبة (Fractionalized Elite) ومؤشر الأجهزة الأمنية (Security Apparatus) ومؤشر المظالم الاجتماعية (Group Grievances) فى الفترة (٢٠١٩- ٢٠٢٤م).

شكل رقم (١)
مؤشر عدم تماسك الدولة فى السودان(٢٤)

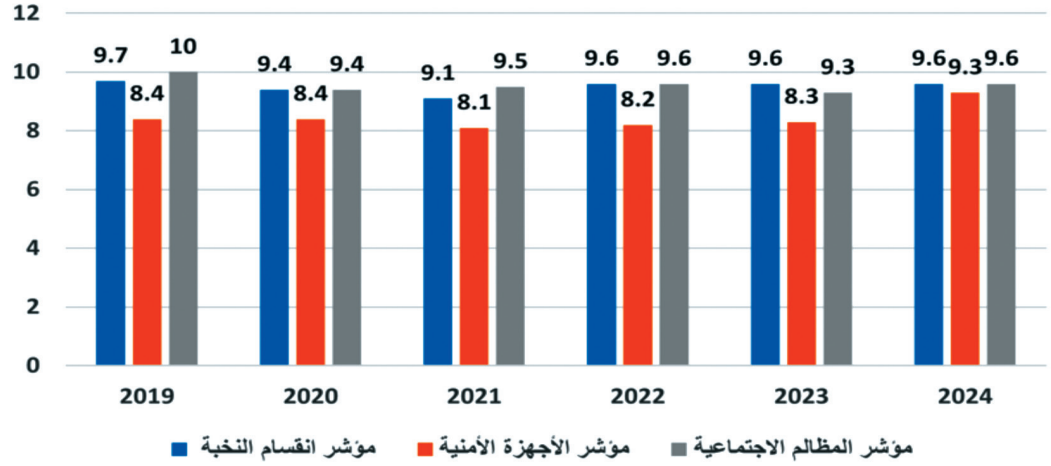

وفقًا لمؤشر هشاشة الدولة (FSI) فإن معدل انقسام النخبة فى السودان ارتفع بشكل كبير بعد ثورة ٢٠١٩م، حيث حقق السودان معدل ٩,٧ فى انقسام النخبة لديه عام ٢٠١٩م بفعل ثورة ٢٠١٩م، ثم استمر الانقسام فى الأعوام التالية للثورة، ليحقق معدل ٩,٦ عام ٢٠٢٤م. ويلاحظ أن هناك تحسنًا طفيفًا فى معدل انقسام النخبة من ٢٠١٩م إلى ٢٠٢٤م، ما يعنى أن انقسام النخبة فى أثناء الثورة عام ٢٠١٩م كان أكثر حدة منه بعد الصراع.

كما ارتفع مؤشر الأجهزة الأمنية الذى يشير إلى استخدام القوة وتوافر السلاح من ٨,٤ عام ٢٠٢٠م إلى ٩,٣ عام ٢٠٢٤م. وهو أمر منطقى لأنه فى وقت الصراع يزيد توافر واستخدام السلاح.

كما ارتفع مؤشر المظالم الاجتماعية وشكوى الفئات المختلفة من ٩,٤ عام ٢٠٢٠م إلى ٩,٦ عام ٢٠٢٤م، ما يؤكد أن الصراع أدى إلى تأثيرات سلبية على حياة المواطنين.

٣- المؤشرات السياسية لهشاشة الدولة فى السودان

إن المقصود بالمؤشرات السياسية تآكل شرعية الدولة نتيجة الفساد وتزوير الانتخابات وانخفاض مستويات المشاركة السياسية، وعدم قدرة الدولة على توفير خدمات صحية أو تعليمية أو بنية تحتية، وحقوق الإنسان وعدم وجود حريات مدنية وسياسية وحرية صحافة، وحكم القانون.

فنتيجة للصراع الدائر ظل السودان بلا حكومة فاعلة منذ أكتوبر ٢٠٢١م، فبعد أن أقال الجيش الحكومة الانتقالية ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، أعلن حالة الطوارئ فى البلاد، وقامت الأمم المتحدة بالتوسط لحل الأزمة بين كل الأطراف المعنية، وفى ديسمبر ٢٠٢٢م قام السياسيون والمدنيون بعمل اتفاق إطارى لحل الأزمة وكان من المفترض أن يتم توقيعه فى إبريل ٢٠٢٣م ولكن تم تأجيله، ما خلّف حالة من عدم الاستقرار السياسى، وأدى إلى تصاعد الاحتجاجات.

وكان من المقرر التوصل لاتفاق بشأن كيفية دمج قوات الدعم السريع فى الجيش، وكيف سيتم قيادة الجيش من قبل قوات مدنية، إلا أنه سرعان ما نشب الصراع داخل النخبة نفسها وداخل المكون العسكرى أى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. ما أدى إلى تآكل الشرعية وإلى عدم قدرة الدولة السودانية على القيام بوظائفها أو خدماتها الصحية والتعليمية (٢٥).

وفيما يتعلق بالوضع الصحى فى السودان، فقد أدى الصراع إلى إغلاق معظم المرافق الصحية فى جميع أنحاء البلاد، حيث أدى القتال إلى إغلاق مراكز رعاية الأطفال فى الخرطوم، كما أن مستشفى جراحة القلب فى المدينة أجبرت على العمل فى حالات الطوارئ فقط، وقد حذر الاتحاد الدولى لجمعيات الهلال الأحمر من انهيار كامل للنظام الصحى فى السودان، كما تم إغلاق ٣٩ من أصل ٥٩ مستشفى فى

الخرطـوم والولايات المجـاورة لها، كما تسبـب الصراع فى نقص الإمدادات الطبية، كما أفادت منظمة الصحة العالمية أن هنـاك نقصًا حادًا فـى إمدادات الدم ومعـدات نقل الدم والسوائـل الوريدية وغيرها مـن الإمـدادات الحيوية، لعلاج المصابين فى المرافق الصحيـة بالخرطوم، وأكدت منظمة أطبـاء بلا حـدود أن إغلاق المطـارات والعديـد من الطرق البرية هو أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا النقص.

كما وقعت هجمات على الوحدات الطبية، وفى الخرطوم أبلغ بعض الأطباء عن وقوع غارات على أحد مستشفيات الخرطوم، كمـا أصابـت الصواريخ مستشفى المعلم قبـل إخلائه، ونهبت الجماعـات المسلحة الإمدادات الطبيـة وغيرها من المعدات مـن خلال الغـارات. وحتـى المستشفيات البعيدة عـن القتال اضطـرت إلى إغلاق أبوابها بسبب عدم قدرة خدماتها الطبية وموظفيهـا من الوصول إلـى مرافقها وعدم قـدرة المواطنين مـن الوصـول إلى المستشفيات، حيث يبعـد أكثر من ٣٠ ٪ من السكان عن أقرب المستشفيات ٣٠ دقيقة أو أكثر حسبما أكدته منظمة أطباء بلا حدود، كما أن ٢٠٪ من السكان يسكنون على بعد ساعة واحدة من أقرب مستشفى.

وفيما يتعلـق بالبنية التحتية نجد أنهـا تأثرت بشكل كبير بفعـل الصـراع الدائر، فقـد أظهرت عـدة تقاريـر الأضرار التـى لحقت بالمطار الرئيسى فى البلاد وهو مطار الخرطوم الدولى، بسبب القصف المدفعـى الكثيف بين الجيش وقوات الدعم السريع، كما تُظهر صور الأقمار الاصطناعية الأضرار التـى لحقـت بالسـكك الحديديـة فـى الخرطـوم والمبانـى الحكوميـة، والطائـرات العسكرية والمدنيـة، وعدد كبير من مرافق المياه والكهرباء، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائى وانقطاع المياه عن الخرطوم. كما تم فرض قيود على التواصل بين السودانيين حيث أعلنـت شركات الاتصالات أنها أوقفت خدمات الشبكات المحلية[٢٦].

الشـكل التالـى رقم (٢) يوضـح معدلات شرعيـة الدولة وحقـوق الإنسان وقيام الدولة بالخدمـات العامة فى السودان فى الفترة (٢٠١٩- ٢٠٢٤م) وفقًا لمؤشر هشاشة الدولة.

شكل رقم (٢)

المؤشرات السياسية لهشاشة الدولة فى السودان[٢٧]

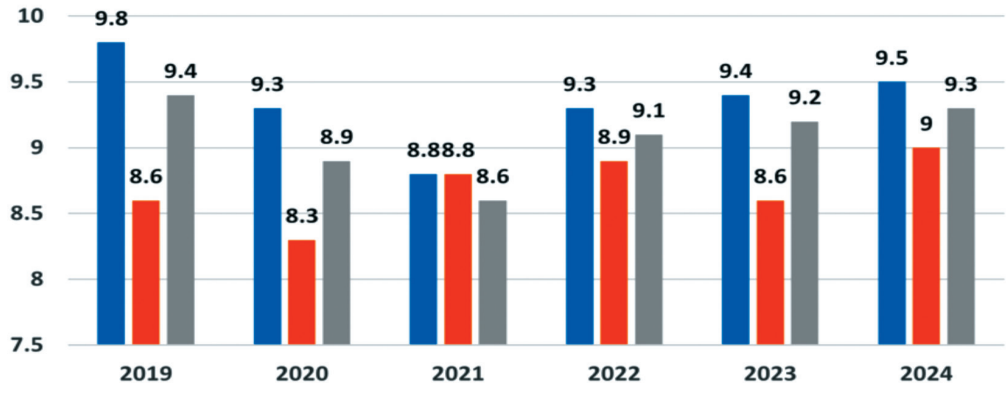

وفقًـا للشكل السابق نجـد أن مؤشـر شرعية الدولة فـى السودان، انخفض من ٩,٨ عـام ٢٠١٩م إلى ٩,٥ عام ٢٠٢٤م، وهـو انخفاض طفيف ولكن يعنى أن نظام البشيـر لـم يكن نظامًـا شرعيًـا، وأن الثـورة عليه عام ٢٠١٩م كانـت نتيجـة طبيعية لعدم شرعيتـه. وتحسَّنت شرعيـة النظام بشـكل طفيف عـام ٢٠٢٤م، وقد يكون ذلك بعد معاناة المواطنين من الصراع والقتل والعنف، ورغبتهـم فى إنهـاء الصراع حتى لو ظلـوا تحت الحكم العسكرى.

كمـا انخفـض مؤشـر الخدمـات العامـة مـن ٨,٦ عام ٢٠١٩م إلـى ٨,٣ عـام ٢٠٢٠م ثم ارتفع بشـكل طفيف إلى ٩ عـام ٢٠٢٤م. أما مؤشر حقوق الانسان فقد انخفض من ٩,٤ عـام ٢٠١٩م إلـى ٩,٣ عام ٢٠٢٤م، وهو أمـر منطقى نتيجة زيادة انتهاكات حقوق الانسان.

٤- المؤشرات الاقتصادية لهشاشة الدولة فى السودان

تتمثل تلك المؤشرات فى التراجع الاقتصادى والفقر وعدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها، والتنمية غير المتكافئة الناتجة عن توزيع الحكومة خدماتها على أساس إثنى أو دينى أو جهوى، وهجرة العقول نتيجة عدم وجود فرص عمل، ما يؤدى إلى انخفاض رأس المال البشرى.

عانى السودان قبل الصراع الحالى العديد من المشكلات الاقتصادية نتيجة سيطرة الدولة على الاقتصاد، فالنشاط الاقتصادى فى السودان يرتكز على عدد من الشركات المملوكة للحكومة، ما أدى إلى استشراء الفساد وإلى التنمية الاقتصادية غير المتوازنة[٢٨]، نتيجة استيلاء النخب والشركات المتحالفة معها على موارد الدولة، كما رسَّخت النخب الاحتكارات ما أدى لتشويه السوق، وعلى الرغم من تراكم عائدات النفط بمليارات الدولارات فقد فشلت حكومة البشير فى الاستثمار فى معظم موارد السودان، فبدلا من الاستثمار فى الاقتصاد الزراعى والرعوى، ضخَّت الحكومة الكثير من الأموال فى جهاز الأمن المتضخم والبيروقراطية، ما أدى إلى تراكم الأعباء والديون. ومع انفصال جنوب السودان عن السودان عام ٢٠١١م فقدت الخرطوم مصدرًا حيويًّا لعائدات النفط، ما أدى إلى ارتفاع نسب التضخم وإلى تعميق الأزمة الاقتصادية التى تُعد سببًا مهما للاحتجاجات الشعبية فى عام ٢٠١٨م[٢٩].

هذا، وقد خلف الصراع الحالى أزمة اقتصادية طاحنة، حيث أصبح أكثر من ٦٥٪ من السكان يعيشون تحت خط الفقر، فمنذ ثورة ٢٠٢١م وحتى ديسمبر ٢٠٢٢م بلغت نسبة التضخم أكثر من ١٠٠٪، كما تسبب الصراع فى ركود عمليات البيع والشراء وإغلاق الأسواق وارتفاع أسعار المواد الغذائية.

والشكل التالى رقم (٣) يوضح المؤشرات الاقتصادية لهشاشة الدولة فى السودان فى الفترة (٢٠١٩- ٢٠٢٤م).

شكل رقم (٣)
المؤشرات الاقتصادية لهشاشة الدولة فى السودان[٣٠]

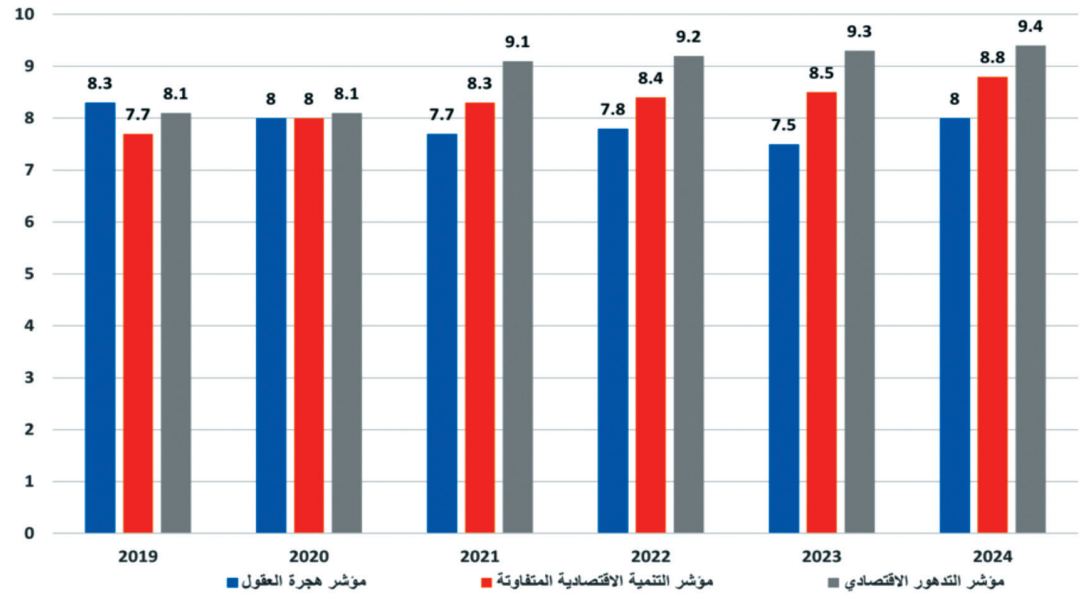

يتضح من الشكل السابق انخفاض مؤشر هجرة العقول من ٨,٣ عام ٢٠١٩م إلى ٨ عام ٢٠٢٤م، كما زادت نسب التنمية الاقتصادية المتفاوتة من ٧,٧ عام ٢٠١٩م إلى ٨,٨ عام ٢٠٢٤م، كما زاد التدهور الاقتصادى من ٨,١ إلى ٩,٤ عام ٢٠٢٤م.

٥- المؤشرات الاجتماعية لهشاشة الدولة فى السودان

يقصد بالمؤشرات الاجتماعية الضغوط الديموجرافية مثل الكوارث الطبيعية والأمراض ونُدرة الغذاء والتلوث البيئى والنمو السكانى وارتفاع الوفيات، وأعداد اللاجئين

والنازحين الكبيرة والأمراض الناجمة عنهم وعدم القدرة على استيعابهم، والتدخلات الخارجية نتيجة المساعدات الخارجية أو وجود قوات حفظ سلام أو بعثات الأمم المتحدة أو التصنيف الائتمانى للدولة أو التدخلات العسكرية الأجنبية.

ومـن هذه المؤشـرات التى يعانيها ملايـين السكان نقص المـاء والغذاء بسبـب استمرار أعمـال العنف، كمـا تضاعفت أسعـار الغذاء ثـلاث مرات فى بعض المناطـق نتيجة لنقص الإمدادات، ونتيجة لاستمرار إغلاق الأسواق والمحال التجارية، وقـد أدى ذلك إلـى انعدام الأمن الغذائـى، حيث عانى نحو ١٥ مليون شخص انعدام الأمن الغذائى، كما بلغ معدل انتشار سوء التغذيـة الحاد نحو ١٥٪، أى نحو ثلاثـة ملايين، ويعانى معظم الأطفال تحت سن الخامسة سوء التغذية الحاد والمتوسط.

كمـا أصبـح الوصـول إلى مياه الشـرب فى الآونـة الأخيرة محـدودًا بشـكل كبيـر، حيـث لا يستطيـع أكثر مـن ١٧ مليون شخص الحصـول على ميـاه الشـرب الآمنـة، ولا يحصل ٢٤ مليون شخص على خدمات الصرف الصحى، وأصبح المصدر الوحيـد للحصـول علـى الغـذاء ومياه الشـرب فـى المناطق المحاصَرة نتيجة للصراع الدائر هو البرامج الإنسانية. ونتيجة للاعتـداءات التى حدثت للعاملين فى برامـج الأغذية العالمية هناك تم تعليق بعض البرامج، ما زاد الوضع سوءًا.

كمـا زادت نسب النـزوح بشـكل كبير بفعل الصـراع، ففى ٢٠٢٣م اندلعت أعمال عنف كبيرة بين قبائل المساليت والقبائل العربية فى بلدة فوربرنقـا غرب دارفور، ما أدى إلى نزوح عدد كبير من الأشخاص، وإحراق عدد كبير من المنازل. وفى شمال دارفـور نشب الصراع بين مجموعتين مـن قبيلة بنى الحسين. كمـا اندلعت أعمال عنـف بين عرب الزريقـات والمساليت فى محليـة الجنينة بولايـة غرب دارفور ما أدى إلـى مقتل وإصابة ونزوح عـدد كبير من الأشخاص، معظمهم مـن الأطفال وكبار السن والنساء.

وقد أدانـت الوكالة الأمريكية للتنميـة الدولية (USAID) العنف الناجم عن الصـراع بين قوات الجيش السودانى وقوات الدعـم السريع، الذى تسبب فى عمليـات نزوح فى جميع أنحاء البلاد، خاصـة فى دارفور والخرطوم وكردفان، حيث نزح أكثر من ٣,٧ مليون شخص، منهم ٣ ملايين فى دارفور وحدها. كما يتعرض النازحـون فى مخيمات اللاجئين إلـى الضرب والقتل حيـث تعرضـت بعض المخيمات للقصـف، مـا أدى إلى مقتل العديد منهم[٣١]. وقد خلَّف الصراع عددًا كبيرًا من اللاجئين الذين يلجأون للدول المجاورة للسودان هربًا من الصراع، ومن هذه الدول مصر وإثيوبيا وجنوب السودان وتشاد[٣٢].

كما نتـج عن الصراع وسوء التغذية والنـزوح تفشى العديد مـن الأمراض، حيث أصبح السودان يحتل مرتبة من بين الأربع دول الأولى فـى العالم التى يعانى سكانها سـوء التغذية الحاد، ونتج عن ذلك تفشى أمراض مثل وباء الكوليرا وحمى الضنك والملاريـا، وقـد تفاقـم الوضـع الصحـى بسبب دمـار البنية التحتيـة الصحية، حيـث إن ٧٠٪ أو ٨٠٪ من المرافق الصحية فى مناطق النزاع لا تعمل[٣٣].

ويوضـح الشكل التالـى رقـم (٤) المؤشـرات الاجتماعية لهشاشة الدولة فى السودان فى الفترة (٢٠١٩- ٢٠٢٤م).

شكل رقم (٤)

المؤشـرات الاجتماعية لهشاشـة الدولـة فى السـودان[٣٤]

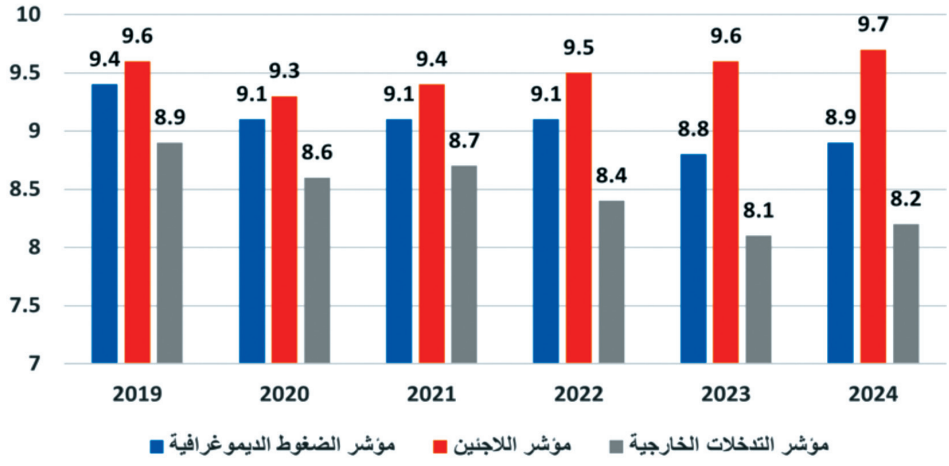

يتضح من الشكل السابق زيادة الضغوط الديموغرافية المتعلقة بالسكان فى السودان من ٨,٨ عام ٢٠٢٣م إلى ٨,٩ عام ٢٠٢٤م، كما زادت مشكلة اللجوء بفعل الثورة والصراع من ٩,٦ عام ٢٠١٩م إلى ٩,٧ عام ٢٠٢٤م، وانخفضت نسب التدخلات الخارجية الاقتصادية والسياسية من ٨,٩ عام ٢٠١٩م إلى ٨,٢ عام ٢٠٢٤م، وقد يعنى ذلك الانخفاض أن التدخلات الخارجية فى أثناء وبعد الثورة كانت أوضح منها فى أثناء الصراع، حيث تدخلت العديد من الأطراف الخارجية فى الصراع بشكل غير مباشر وسرى.

سابعا: نتائج وتوصيات الدراسة

١- نتائج الدراسة

نستنتج مما سبق أن الصراع على السلطة فى السودان كان له تأثير كبير على هشاشة الدولة فى السودان، حيث أدى إلى ارتفاع معدل هشاشة الدولة، كما نستنتج من الدراسة أن الصراع فى السودان أدى إلى زيادة معدلات هشاشة الدولة وليس العكس، حيث كانت كل مؤشرات هشاشة الدولة أقل قبل اشتعال الصراع، ولكن بعد فترة من اشتعاله ارتفعت مؤشرات الهشاشة بشكل كبير، كما يوضحه الشكل التالى.

شكل رقم (٥)
مؤشر هشاشة الدولة فى السودان (٢٠١٨ - ٢٠٢٤) (٣٥)

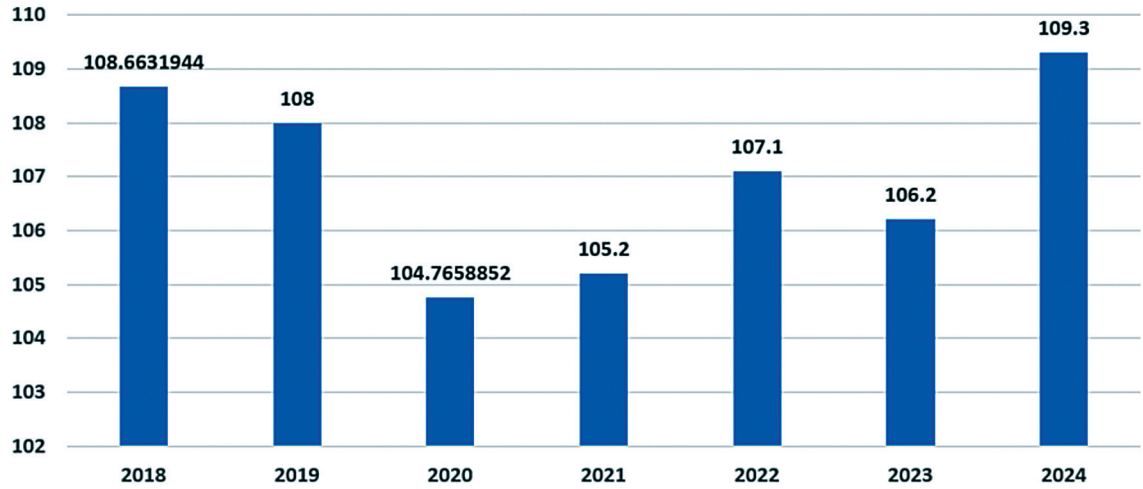

يوضح الشكل السابق زيادة هشاشة الدولة فى السودان عام ٢٠٢٤م، بمعدل أعلى من معدلات السنوات السابقة على الصراع.

وعقب الصراع بإقليم دارفور الذى ثار عام ٢٠٠٣م زادت معدلات الهشاشة فى الدولة زيادة كبيرة فى الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م، كما سبق القول، حيث احتل السودان المركز الأول كأكثر دول العالم هشاشة، وعلى الرغم من عقد العديد من اتفاقيات السلام حينذاك لحل الصراع، فإن كل هذه الاتفاقيات باءت بالفشل. ويلاحظ أن تأثير الصراع على مؤشرات الهشاشة لا يظهر فى عام الصراع نفسه وإنما بعد عامين أو ثلاثة يبدأ التأثير فى الظهور. فالصراع فى السودان عام ٢٠٠٣م أدى إلى زيادة مؤشرات الهشاشة فى الأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م. كما أن الصراع الحالى فى السودان الذى نشب فى عام ٢٠٢٣م بدأ يؤثر على مؤشرات الهشاشة عام ٢٠٢٤م، حيث يحتل السودان حاليًا المركز الثانى بين أكثر دول العالم هشاشة، وإذا لم يتم حل الصراع، فقد يؤدى إلى مزيد من الهشاشة وقد يحتل السودان المركز الأول فى مؤشر هشاشة الدولة فى السنوات المقبلة.

والجدول التالى يوضح ترتيب دولة السودان بين أكثر دول العالم هشاشة فى الفترة (٢٠١٨ – ٢٠٢٤م).

جدول يوضح مؤشر الدولة الهشة وترتيب دولة السودان وفقًا للمؤشر[٣٦]

السنة	المركز	مؤشر الدولة الهشة فى السودان
٢٠١٨	٧	١٠٨,٦٦٣١٩٤٤
٢٠١٩	٨	١٠٨
٢٠٢٠	٨	١٠٤,٧٦٥٨٨٥٢
٢٠٢١	٨	١٠٥,٢
٢٠٢٢	٧	١٠٧,١
٢٠٢٣	٧	١٠٦,٢
٢٠٢٤	٢	١٠٩,٣

يوضح الجدول السابق زيادة معدل هشاشة الدولة وفقًا لمؤشر الدولة الهشة (FSI) من ١٠٧,١ عام ٢٠٢٢م أى قبل نشوب الصراع بين قوات الجيش السودانى وقوات الدعم السريع فى إبريل ٢٠٢٣م إلى ١٠٩,٣ عام ٢٠٢٤م، كما أصبح السودان يحتل المركز الثانى بين أكثر دول العالم هشاشة عام ٢٠٢٤م، بعدما كان يحتل المركز السابع والثامن فى السنوات السابقة على نشوب الصراع، ما يعنى أن الصراع زاد من معدل هشاشة الدولة، وإذا لم يتم حل الصراع فقد يحتل السودان المركز الأول فى السنوات المقبلة.

وقد يتخذ الصراع الحالى أحد مسارين فى المستقبل، إما مسارًا سلميًّا أو مسارًا عنيفًا يستمر فيه القتال، بالنسبة للمسار السلمى من الصعوبة بمكان الوصول إليه، نظرًا لأن طرفى الصراع قد وصلا إلى مرحلة متقدمة من الاقتتال والعنف يصعب الرجوع عنها قبل تحقيق كل طرف أهدافه، فالقوات المسلحة السودانية ترغب فى دمج قوات الدعم السريع فى الجيش الوطنى وإخضاعها للقوات المسلحة السودانية، وبالتالى تستطيع السيطرة على معداتها وجنودها ومصادر تمويلها، وتقوم بتحجيم سلطتها فى دارفور. أما قوات الدعم السريع فهى لا تريد الخضوع لسلطة القوات المسلحة السودانية، وإنما ترغب أن تكون قوات مستقلة تخضع لرئيس الدولة فقط. ومادام كلا الطرفين يتمسك بمطالبه فإن احتمال التفاوض وإيقاف العنف والصراع المسلح يكون احتمالًا ضعيفًا للغاية.

إن ديناميات الصراع فى السودان معقدة للغاية، ومن غير الواضح هل يجب حل الصراع فى السودان نظرًا لكونه قضية شرق أوسطية أم قضية عربية أم قضية إفريقية، أم قضية تخص المجتمع الدولى كله نظرًا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان هناك، ومن غير الواضح ما يحدث هناك نظرًا لفشل وسائل الإعلام جميعها فى تغطية ما يحدث هناك لعدم سماح أطراف الصراع للصحافة والإعلام بتغطية أحداث الصراع.

وقد دعت العديد من المنظمات والدول كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية ومصر والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية، لإيقاف القتال والجلوس على طاولة المفاوضات للوصول لحل يرضى أطراف الصراع، وقامت بتقديم العديد من المبادرات للتفاوض وإيقاف الصراع وإدخال المساعدات الإنسانية، إلا أن جميع المبادرات باءت بالفشل ومازال الصراع والقتال مستمرًا حتى اللحظة الحالية.

أما المسار الثانى وهو مسار استمرار الصراع حتى ينتصر أحد الطرفين، فوفقًا لهذا المسار فإن مستقبل الصراع ينذر بثلاثة سيناريوهات:

١- **السيناريو الأول** وهو السيناريو الأقرب للواقع، ويتمثل فى انتصار الجيش السودانى على قوات الدعم السريع، نظرًا لتفوق الجيش السودانى على قوات الدعم السريع من حيث العدد والقوات الجوية، ودعم العديد من القوى المحلية والإقليمية

والدولية لـه، باعتبارأنه الجيش السوداني الوطنى، وفى هذه الحالة قد يقود الجيش المرحلة الانتقالية فـى السـودان تمهيـدًا لتسليـم السلطـة لمدنييـن مـن خـلال انتخابات حـرة، أو قد يستأثـر الجيش بالسلطـة، ويستمـر بهـا، وبالتالى يستمـر الحكم العسكرى فى السودان.

٢- **السيناريو الثانى** وهو الأسوأ، يتمثل فى استمرار الصـراع وتحولـه لحـرب أهلية، واستمـرار سيطرة كل طـرف على المناطـق التى يسيطـر عليها حاليًا، ما يـؤدى فى النهايـة إلى تقسيم دولـة السودان إلى دولتيـن، كما حدث فى السابق عندما انفصل جنوب السودان عن دولة السودان، وأصبح الآن دولة مستقلة ذات سيادة.

٣- **السـيناريو الثالـث** وهـو الأضعـف، يتمثـل فى انتصار قوات الدعـم السريع على الجيش السودانى مدعومة من قبـل أطراف إقليمية ودولية، إلا أن هذا الاحتمـال ضعيـف للغايـة، لأن عـدد قـوات الجيش السودانى أكثر من ضعف عدد قوات الدعم السريع، كمـا أن للجيش السودانى قوات جوية تستطيع ضرب المناطـق التى يسيطر عليها حميدتـى وهو ما تفتقر إليه قوات الدعم السريع، كمـا أن الجيش السودانى هو الجيش الوطنى لدولـة السودان مما يكسبه دعمًا مـن أطـراف دولية وإقليميـة تسعى لإنهـاء الصراع ووضع حد له.

ومن أجل تجنب السيناريو الثانى يجب على كل الأطراف محليًا وإقليميًا ودوليًا بذل المزيد من الجهود الجادة لإنهاء هذا الصراع وللحئول دون تفتت دولة السودان.

٢- مقترحـات الدراسـة

يتضح ممـا سبق أن الصـراع الحالى فـى السودان هو صـراع على السلطة بين الجيـش السودانى بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتى، وقد يتحول مع مرور الوقـت من صـراع علـى السلطة إلـى صراع عرقـى وإثنى وقَبَلى، بيـن القبائل الموالية للجيش وتلـك الموالية لقوات الدعـم السريع، ما يُنذر بخطورة هـذا الصراع، ليس على أمن السودان فحسب، وإنما أيضًا على أمن الدول المجاورة للسـودان، التـى تعانـى الآن فـرار اللاجئيـن السودانيين إليهـا هروبـا مـن الصـراع والقتـل والعنف، لذا فـإن حل هـذا الصراع يتوجـب تدخـل كل القوى المحليـة والعربية والإقليمية والدولية من أجـل الضغط على طرفى الصراع، لإيقاف القتـال والتفاوض، وإدخـال المساعدات الإنسانية ولحفظ أمن السودان وأمن الدول المجاورة لها.

- **فعلـى الصـعيد الداخلـى** يجـب علـى جميـع الأطـراف والقـوى المدنية فى السودان بـذل الجهود لحل هذا الصراع وتقديم مبـادرات تقدم حلولًا وسطية ترضى الطرفين، ويجب على القـوى المدنية إنشاء كيان مؤسسى ممثـل لمختلـف القبائـل والأعراق فـى السـودان، ليوازن القوة السياسية للبرهـان وحميدتى على المستوى الدولى، وليتحـدث باسم الشعب السودانـى دوليًا، وذلك على غرار ما حدث فـى أكتوبـر ٢٠٢٣م، عندما قام ائتـلاف، باسم التقـدم، ممثـلًا للسودانيين بمقابلة حميدتى فـى إثيوبيا، وقاموا بتوقيـع إعلان أديس أبابا لإنهاء الأعمال العدائية، وكان تشكيل الائتلاف بمنزلة خطوة واعدة لإدارة الصراع.

والجديـر بالذكـر أيضًـا أن القوى والأحـزاب المدنية حاولـت بالفعل تقديم مبادرات لحـل الصراع، وأبرز مثال علـى ذلك، تلك الوثيقة التى تقدمت بها القوى المدنية فى بداية ٢٠٢٤م، التى تقترح حـلًا سياسيًا، وتتضمن الوثيقة المطالبـة بإيقـاف الأعمال العدائية وإدخـال المساعدات الإنسانيـة وهدنة لمدة شهرين ثـم تشكيل حكومة انتقالية مدنيـة وجيـش سودانـى موحـد خـلال فتـرة تستمـر ١٠ سنـوات، وسُميـت هـذه الوثيقة مبادرة عبـد الله حمدوك رئيس الوزراء السودانى السابق، وتُعد هذه المبادرة تكملة لجهـود حل الصـراع السابقة مثل إعلان جـدة الموقَّع فى مايو ٢٠٢٣م، وخريطة طريـق الإيجاد والاتحاد الإفريقى، والإعـلان الموقَّـع فـى المنامة فـى ينايـر ٢٠٢٤م. وعلى الرغم من كل هذه الجهود فإن الوثيقة باءت بالفشل، رغم إقـرار مجلس الأمن فى مارس ٢٠٢٤م مشروع قرار يدعو إلى هدنة برمضان، وتم تأييده من قبل ١٤ دولة(٣٧).

- **وعلى المستوى العربى والإقليمى** يجب قيام الدول بمبـادرات وعرضها على طرفى النـزاع، على غرار المبـادرة الأمريكيـة السعوديـة التى عُرفـت باتفاق جدة، حيث قامت الولايات المتحـدة الأمريكية والمملكة العربية السعوديـة بتقديم مبادرة وقَّعها الجيـش السودانى وقوات

الدعم السريع فى مايو ٢٠٢٣م، تحث الطرفين على إدخال المساعدات الإنسانية وإيقاف إطلاق النار. كما حثت الدولتين كلا الطرفين على تمديد الاتفاق وتمديد إيقاف إطلاق النار قبيل انتهاء الهدنة(٣٨).

وعلى صعيد آخر يجب على الحكومة المصرية تقديم المبادرات سعيًا لحل الصراع بأسرع وقت ممكن، وذلك لأن ما يحدث فى الداخل السودانى يؤثر على الأمن القومى المصرى، وذلك لسببين السبب الأول أن السودان دولة جوار لمصر، يفد اللاجئون إليها فارين من الصراع والقتل فى السودان، ومن الممكن أن تتحول مصر إلى بوابة هجرة غير نظامية لهؤلاء اللاجئين إلى دول أوروبا.

والسبب الثانى وهو الأهم هو أن مصر بحاجة إلى مساندة السودان لها لحل أزمة ملف النيل مع إثيوبيا، لأن مصر والسودان دولتا مَصَب وهما أكثر دولتين سوف تتضرران من مشروع سد النهضة، لذا يجب تعاونهما فى هذا الملف من أجل ضمان حصتهما من مياه النيل وما يمثل قضية بقاء ووجود بالنسبة للدولتين، أما إذا استمر الصراع بهذه الحدة فلن تستطيع دولة السودان التفرغ لملف النيل، حيث ستنخرط فى أزمتها الداخلية، وتترك مصر تجابه إثيوبيا بمفردها، لذا وجب على مصر التدخل وحث جميع الأطراف على إيقاف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية، وقبول التفاوض من أجل الوصول لحل لإنهاء الصراع الدائر، والحفاظ على أمن واستقرار ووحدة دولة السودان والجيش السودانى.

وتبذل مصر جهودًا حثيثة للتعامل مع الأزمة حيث أكدت الحكومة المصرية أنها تقف على مسافة واحدة من طرفى الصراع، كما استضافت مصر قمة انعقدت بين دول جوار السودان فى يوليو ٢٠٢٣م لبحث سبل الخروج من الأزمة، كما أنها نظمت مؤتمرًا للفصائل السياسية والمدنية المتنازعة من أجل التوصل لحل توافقى يُنهى الأزمة ويمنع تفكك دولة السودان.

- **وعلى صعيد المجتمع الدولى** يجب على القوى الدولية كمجلس الأمن السعى الجاد لحل الصراع، من خلال إصدار قرار يُلزم أطراف الصراع على التفاوض للوصول لحل وسط، وإلا يقوم بفرض عقوبات قاسية على الطرفين، كالعقوبات الاقتصادية وتجفيف منابع تمويل الطرفين من خلال حث الدول التى تدعم الطرفين على إيقاف دعمها لأى منهما.

والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبى قام فى يناير ٢٠٢٤م بفرض عقوبات على الشركات التى تقوم بتصنيع الأسلحة والمعدات العسكرية لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، كما قامت الولايات المتحدة بفرض أول عقوبات فى يونيو ٢٠٢٣م، كما قامت المملكة المتحدة بفرض عقوبات على ست شركات للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع فى يوليو ٢٠٢٣م، كما قامت أيضًا بفرض عقوبات على شركات تابعة لفاجنر فى إفريقيا نظرًا لتقديمها مساعدات لأطراف الصراع(٣٩).

وعلى الرغم من الجهود المبذولة فإنه يجب بذل المزيد من الجهود من أجل إنهاء الصراع بأسرع وقت ممكن، لأن زيادة أمد الصراع تؤدى إلى تحوله إلى حرب أهلية قد تؤدى إلى انقسام السودان.

الخلاصة :

نخلُص مما سبق إلى أن السودان حاليًا من أكثر الدول هشاشة فى العالم، حيث يحتل المركز الثانى بين أكثر دول العالم هشاشة وفقًا لمؤشر الدول الهشة (FSI) وذلك بفعل الصراع الدائر فى السودان، الذى يُعد صراعًا على السلطة بين قوات الجيش السودانى وقوات الدعم السريع، وهذا الصراع يُعمِّق هشاشة الدولة ويزيد من مؤشراتها، فعندما اشتعل الصراع فى السودان عام ٢٠٠٣م زادت مؤشرات هشاشة الدولة، واحتلت دولة السودان المرتبة الأولى فى مؤشر الدولة الهشة لعامىّ ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م. وعندما اشتعل الصراع فى عام ٢٠٢٣م زادت مؤشرات هشاشة الدولة أيضًا واحتلت دولة السودان المرتبة الثانية فى مؤشر الدول الهشة لعام ٢٠٢٤م.

وإذا استمر هذا الصراع فقد ينذر بحرب أهلية تؤدى فى النهاية إلى تفتُّت دولة السودان وتفككها. لذا وجب على جميع القوى المحلية والإقليمية بذل الجهود الحثيثة لحث أطراف الصراع على إيقاف القتال والتوصل لاتفاق لمنع تفاقم الأزمة.

أما إذا استمر الصراع ولم يتم التوصل لاتفاق بشكل سلمى، فهذا ينذر بثلاثة سيناريوهات، السيناريو الأول هو انتصار الجيش السودانى على قوات الدعم السريع، وفى هذه الحالة قد يقود الجيش المرحلة الانتقالية فى السودان تمهيدًا لتسليم السلطة لمدنيين من خلال انتخابات حرة.

والسيناريو الثانى وهو الأسوأ، يتمثل فى استمرار الصراع وتحوله لحرب أهلية، واستمرار سيطرة كل طرف على المناطق التى يسيطر عليها حاليًا، ما يؤدى فى النهاية إلى تقسيم دولة السودان إلى دولتين، كما حدث فى السابق عندما انفصل جنوب السودان عن دولة السودان، وأصبح الآن دولة مستقلة ذات سيادة.

والسيناريو الثالث هو انتصار قوات الدعم السريع على الجيش السوداني مدعومة من قبل أطراف إقليمية ودولية، إلا أن هذا الاحتمال ضعيف للغاية، لأن عدد قوات الجيش السودانى أكثر من ضعف عدد قوات الدعم السريع، كما أن للجيش السودانى قوات جوية تستطيع ضرب المناطق التى يسيطر عليها حميدتى وهو ما تفتقر إليه قوات الدعم السريع، كما أن الجيش السودانى هو الجيش الوطنى لدولة السودان ما يكسبه دعمًا من أطراف دولية وإقليمية تسعى لإنهاء الصراع ووضع حد له.

الهوامش :

(1) Reem Abbas, Fragile state index annual report 2023, 2023, Fund For Peace, https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2023/06/FSI-2023-Report_final.pdf , (1 Feb, 2024).

(٢) على الدين هلال، السياسة المقارنة من السلوكية إلى العولمة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٥م، ص٢٧.

(٣) الشيماء عبد السلام، الصراع على السلطة كأحد معوقات إعادة بناء الدولة فى ليبيا: كمثال على الدولة الهشة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢٤م)، يوليو ٢٠٢٤م، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، العدد الثالث والعشرون.

(4) Olivier Nay, Fragile and failed states: Critical perspectives on conceptual hybrids, 2013, Sage, International Political Science Review, https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/0192512113480054, (2 Oct, 2024).

(5) Ibid, P5.

(6) Ibid, p6.

(7) James Michel, Defining Fragility and Identifying Fragile Situations Report Title: Managing Fragility and Promoting Resilience to Advance Peace, Security, and Sustainable Development, 2018, Center for Strategic and International Studies (CSIS), http://www.jstor.com/stable/resrep22409.7 , (20 Sep, 2024).

(8) Frances Stewart & Graham Brown, Fragile States, June, 2010, Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, No, 3, Pp 8-9.

(9) Claire Vallings & Magüi Moreno-Torres, DRIVERS OF FRAGILITY: WHAT MAKES STATES FRAGILE?, April, 2005, AgEcon, DEPARTMENT FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT, P7.

(10) Ibid, p16.

(11) Ibid, P17-18.

الهوامش :

(12) Ibid, P 17- 24.
(13) Fund for Peace, Fragile State Index Annual Report 2023, 2023, https://fragilestatesindex.org/wp-content/uploads/2023/06/FSI-2023-Report_final.pdf , (21 Sep, 2024).
(١٤) أحمد سليمان أبكر، التحول الديمقراطى فى السودان فى ظل دولة هشة، ٢٠٢٢م، المستقبل العربى ، ١ أكتوبر ٢٠٢٤م. http://searchmandumah.com/record/1278276.
(١٥) حليمة صلاح، السودان إلى أين، ٢٠٢١م، مجلة شئون عربية، ١٥ سبتمبر ٢٠٢٤م http://search.mandumah.com/record/1231875
(16) Fragile State Index, https://fragilestatesindex.org/global-data/ ,15 Nov, 2024.
(17) Reem Abbas, Fragile state index annual report 2023, Opcit.
(١٨) على الدين هلال، الحرب فى السودان: الرأى العام وغموض مسار الأحداث ، ٢٠٢٣، آفاق سياسية، المركز العربى للبحوث والدراسات، http://search.mandumah.com/Record/1404000 , 1 Oct, 2024.
(19) Jean-Baptiste Gallopin, Bad Company how dark money threatens Sudan's transition, 2020, European Council on Foreign Relations , http://www.jstor.com/stable/resrep2471 , (20 Feb, 2024).
(20) Ibid.
(٢١) على الدين هلال، الحرب فى السودان، مرجع سبق ذكره.
(٢٢) مصطفى عبد العزيز مرسى، السودان والتحدى المصيرى، ٢٠٢٣، جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، ١ أكتوبر ٢٠٢٤م. http://search.mandumah.com/Record/1405177 .
(23) ----, Halting the Catastrophic Battle for Sudan's El Fasher, June 2024, International Crisis group, https://www.crisisgroup.org/africa/horn-africa/sudan/b198-halting-catastrophic-battle-sudans-el-fasher , (15 Sep, 2024).
(24) الشكل من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مؤشر الدولة الهشة، Fragile States Index, https://fragilestatesindex.org/global-data/ . (أكتوبر 2024 15)
(25) ----, Sudan: Conflict, April 2023, relief web Informing humanitarians worldwide, https://reliefweb.int/report/sudan/acaps-briefing-note-sudan-conflict-19-april-2023 , (20 Feb, 2024).
(26) Ibid, p19.
(٢٧) الشكل من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مؤشر الدولة الهشة، مرجع سبق ذكره.
(28) Nada Ali, Stubborn Historical Legacies: Power Relations and Government Policy in Sudan, May, 2022, ERF Working Papers Series, https://erf.org.eg/app/uploads/2022/05/1551.pdf , (1 June,2024).
(29) International Crisis Group, Financing the Revival of Sudan's Troubled Transition, 2020, https://www.jstor.org/stable/resrep31574 , (1 March, 2024).
(٣٠) الشكل من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مؤشر الدولة الهشة، مرجع سبق ذكره.
(31) ACAPS, Opcit.
(32) Insecurity Insights, Sudan Situation Report Analysis Conflict Developments and their Implications for Aid Agencies, July, 2023, https://insecurityinsight.org/wp-content/uploads/2023/07/Sudan-Situation-Analysis-Conflict-Developments-and-their-Implications-for-Aid-Agencies.pdf , (4 April 2024).
(33) UNHCR, Sudan Situation External Update, October, 2024, UNHCR Report, https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-situation-external-update-82-29-september-5-october-2024 ,(2 Oct, 2024).
(٣٤) الشكل من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مؤشر الدولة الهشة، مرجع سبق ذكره.
(٣٥) الشكل من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مؤشر الدولة الهشة، مرجع سبق ذكره.
(٣٦) الشكل من إعداد الباحثة بناءً على بيانات مؤشر الدولة الهشة، مرجع سبق ذكره.
(٣٧) --، مبادرة للحل فى السودان.. هدنة ٦٠ يوم وحكومة وجيش موحد، مارس ٢٠٢٤م، العربية، https://www.alarabiya.net/arab-and-world/sudan/2024/03/19/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%87%D8%AF%D9%86%D8%A9-60-%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7-%D9%88%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%85%D9%88%D8%AD%D8%AF , 2 2024 أكتوبر))
(٣٨) مصطفى عبد العزيز مرسى، مرجع سبق ذكره، ص١٠-١٤.
(39) Hager Ali, The War in Sudan: How Weapons and Networks Shattered a Power Struggle, 2024, German Institute of Global and Area Studies (GIGA), https://www.jstor.org/stable/resrep58052 , (26 Oct, 2024).

تأثير الصراع على هشاشة الدولة فى السودان فى الفترة (٢٠١٩ – ٢٠٢٤م)

■ د. زينب مجدى محمد
مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

المستخلص :

تسعى الدراسة إلى تحليل مفهوم الدولة الهشة، وتوضيح محددات هشاشة الدولة، وتحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالى: ما تأثير الصراع على هشاشة الدولة فى السودان؟ من خلال استخدام المنهج البنائى الوظيفى ومؤشر الدولة الهشة (FSI)، لتحليل أسباب هشاشة الدولة فى السودان، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يتناول الإطار المفاهيمى للدولة الهشة ومحددات الهشاشة، والقسم الثانى يتناول الصراع الدائر فى السودان وتاريخه وتأثيره على مؤشرات هشاشة الدولة، وهى تنقسم لأربع فئات، الفئة الأولى هى مؤشرات عدم التماسك والمقصود بها الصراعات والانشقاقات داخل النخبة، والفئة الثانية هى المؤشرات السياسية وهى تشمل تآكل شرعية الدولة، وعدم قدرة الدولة على توفير خدمات صحية أو تعليمية أو بنية تحتية، وحقوق الانسان. والفئة الثالثة هى المؤشرات الاقتصادية وتضم مؤشرات مثل التراجع الاقتصادى والفقر وعدم قدرة الدولة على توفير المتطلبات الأساسية لمواطنيها، والتنمية غير المتكافئة، وهجرة العقول. والفئة الرابعة هى المؤشرات الاجتماعية وتشمل الضغوط الديموجرافية مثل الكوارث الطبيعية والأمراض وندرة الغذاء، وأعداد اللاجئين والنازحين الكبيرة والتدخلات الخارجية، والقسم الثالث يوضح نتائج الدراسة ومقترحاتها ومستقبل الصراع فى السودان. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة وهى أن الصراع فى السودان (وهو صراع على السلطة بين قوات الجيش السودانى وقوات الدعم السريع) نتجت عنه زيادة معدل هشاشة الدولة، وتقترح الدراسة بذل مزيد من الجهود المحلية والإقليمية والدولية لمنع تحول الصراع إلى حرب أهلية ولمنع تفكك دولة السودان.

الكلمات المفتاحية : الدولة الهشة، الصراع، السودان.

The Impact of Conflict on the State's Fragility in Sudan (2019 – 2024)

■ *Dr. Zeinab Magdy Mohamed*
Assistant Professor of Political Science,
Faculty of Economics and Political Science, Cairo University

Abstract:

This study seeks to analyze the fragile state concept, and focuses on the determinants of the fragile state, and it tries to answer the following question, what is the impact of struggle for power on the fragility of the state in Sudan? Through using the functional structural approach, and using the fragile states index, to analyze the reasons of the state's fragility. The study will be classified into three sections, the first section will study the conceptual framework of the fragile state, and the main determinants of the fragility, the second section will focus on the conflict in Sudan, its history and parties, and its impact on the indicators of fragility in Sudan, the indicators can be classified into four categories of indicators. Firstly, the indicators of cohesion which include indicators like factionalized elite, secondly, the political indicators which include state legitimacy, the inability of the state to do its functions and human rights, thirdly the economic indicators which include the economic downturn and economic inequality, and brain drain, fourthly, the social indicators which include the demographic pressures, refugees, and external intervention. The third section of the study will focus on the results and recommendations of the study, and the future scenarios of the conflict. The study concludes that the conflict in Sudan is a struggle for power, and it led to increasing the rates of fragility in Sudan. so many efforts should be made by national, regional, and international parties, to avoid the transformation of the conflict to civil war and to avoid the division of Sudan.

Keywords: Fragile State, Conflict, Sudan.